

## التكليف النصفى لمساق مقدمة في السياسات العامة

وضعت أنظمة الحكم العربية معادلة ثابتة لإدارة العلاقة بين الدولة والمواطنين تتمثل في خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي العام.

لكن فشل الحكومات بالوفاء بالتزاماتها أدت الى التغيرات في العلاقات بين الحكومة والمواطنين إلى إعادة تشكيل مدركات المواطنين وفهمهم لما هم مدنيون به للحكومة وما يمكن أن يتوقعوه منها ولإزالة أحد المكونات الرئيسية لأي عقد اجتماعي - أي الحوكمة الفعالة - يعاني الانهيار في أغلب أرجاء المنطقة. كما أن معدلات البطالة العالية في الدول غير المصدرة للنفط (ولاسيما في أوساط الشباب) تقف حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة ولا زال المواطنون يواصلون المطالبة بالعناصر الأساسية للحوكمة التي غالباً ما تعجز الدول أو تمتنع عن تقديمها ومنها: الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع. ومن أبرز المشكلات الأساسية التي لو تم معالجتها سوف تخفف من أجواء التوتر السائدة بين المواطنين، وتساعد في استعادة الاستقرار:

### التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل

تتقلص في أرجاء المنطقة الحريات المدنية - وهي حريات التعبير، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" في تصنيفات حرية الصحافة والإنترنت غير أن الناشطين المحبطين في المنطقة قد استقر رأيهم على العموم على أن العام 2011 يمثل لحظة مؤقتة عابرة، بالإضافة إلى الرد القاسي على الاحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين قد دفع الحكومات إلى الحيلولة دون سعي المواطنين إلى تحقيق المزيد من الاندماج السياسي.

الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف العلاقة بين المواطنين والدولة، أما مستوى الثقة بالقضاء فهو على نحو ما أعلى في بعض الدول: فقد أعرب 37 في المئة من المصريين و30 في المئة من الأردنيين عن "قدر كبير" من الثقة بالمؤسسات القضائية. ولا عجب في ظل غياب السلطة أن ينضم المواطنون في أغلب البلدان العربية إلى المنظمات والجماعات غير الحكومية بمعدلات أعلى من معدلات انضمامهم للأحزاب السياسية.

### حريات منقوصة

أصبح من المعالم البارزة لسياسة نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي لجوئها إلى القمع الوحشي لإنهاء الاحتجاجات، وهو الأسلوب الذي كان قد استحدث في وقت سابق رداً على الاعتصامات المعادية للانقلاب في مسجد رابعة العدوية العام 2013 التي سقط ضحيتها ما يتراوح بين 800 و1000 من المدنيين.

ويختلف ذلك عما كان حتى في عهد الرئيس السابق حسني مبارك - ناهيك عن مرحلة ما بعد الثورة - التي اتسمت كذلك بالمداهمات والتقييدات، لكن الناشطين كانوا قادرين على الاحتشاد والتحرك. ومن المؤكد أن نشاط المعارضة على الصعيد العام ضد العسكر أو حتى مبارك نفسه كان حافزا للقمع وفي هذه البيئة التقييدية، برع المواطنون في العثور على مواقع إعلامية ومصادر بديلة للمعلومات - مثل تطبيقات الاتصالات والتدوينات - للحصول على المعلومات وبثها.

وكانت حملة تويتير التي بادرت بها النساء (#Women2Drive) مسؤولة جزئياً عن القرار الذي صدر في المملكة العربية السعودية برفع الحظر على قيادة المرأة للسيارات في حزيران/يونيو 2018. ومع أن الدولة السعودية فيما بعد استخدمت قضية حقوق المرأة (بما فيها حق قيادة السيارة) لصرف الأنظار عن النزعة السلطوية المتعاضمة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، فإنه لا يمكن إنكار مساهمة النساء الناشطات في إثارة الاهتمام بهذه القضية باستخدام كل ما أتيح لهن من أدوات.

## النشاط السياسي والمشاركة السياسية

أدى احتقار المواطنين للسياسيين ولأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات إلى انخفاض نسبة المقترعين، ويعود جانب من عدم الثقة ذاك إلى خيبة الأمل التي يحس بها الكثيرون.

كما ان غياب القوى السياسية البديلة يزيد من الوهن الذي أصاب المؤسسات ويضعف من عدم الثقة بها. ويبدل المواطنون في المنطقة قصارى الجهد لإيجاد بديل للنخب الحاكمة يمكن أن يعالج قضايا قصور الحوكمة والفساد، وأخذ المواطنون بالتحول، واستُعيض عن الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي واسع النطاق بمطالب أبسط، كما حدث في تونس في العامين 2016 و2017 في الكامور، حيث احتل المحتجون أحد مرافق النفط والغاز، ما أدى إلى إيقاف الإنتاج، وطالبوا الدولة بأن تقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عن استخراج النفط والغاز في منطقتهم بصورة أكثر إنصافاً وفي الواقع أن المحتجين حققوا في ما بعد كثيراً من المطالب التي طرحوها على الدولة والقطاع الخاص أول الأمر، فتأكدت بذلك الفكرة القائلة بأن الاحتجاجات أكثر فعالية من المشاركة السياسية الرسمية.

## الطريق إلى الأمام

- المسؤولين المحليين المنتخبين يتمتعون في بعض الحالات بقدر أكبر من حرية التصرف، وقد يرتقون بأدائهم على الصعيد المحلي ببذل جهود أكبر لتحسين تسليم الخدمات، مما سيتيح للأحزاب السياسية تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.
- في وسع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يعملوا سوياً لتعزيز مدى الانتشار بالنسبة إليهما ولتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي، مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية وكذلك الحوارات

المحلية والمجالس البلدية، تعطي المواطنين الفرصة لإبداء وجهات نظرهم وهمومهم أو الإعراب عن مآلهم، وللشعور بأنهم هم الذين يملكون عملية صنع القرار السياسي.

- بوسع المجتمع الدولي أن يدعم وسائل الإعلام المحلية والعالمية والمجتمع المدني الذي يركّز على حصول وسائل الإعلام على المعلومات.

### تحديات تزويد الخدمات

ان القصور في قصص النجاح في الإصلاحات التي تسعى إليها كل من المغرب والاردن تبين التفاوت في مستوى التنمية في الدول التي تصدر قائمة بلدان الإقليم التي تتسم بالتهميش وبانتشار الاحتجاجات المحلية.

بينما تعمل الحكومتان المصرية واللبنانية على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات في البلدين، وقد تدنت بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر في أعقاب ثورة العام 2011، وتعكس هذه الجهود المتدرّجة تحديات أمنية كبرى (مثل انعدام الاستقرار في سورية وظهور الدولة الإسلامية المُعلنة ذاتياً، لكنها تمثل كذلك نزوح الحكومة إلى التذرع بالأمن واعتباره طرفاً في معادلة الاستقرار والازدهار لذلك ثمة فجوة عريضة وأخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه وقد يفضي تضافر عجز الحكومة وتملل الجماهير المطرّد إلى مزيدٍ من الاحتجاجات ويدفع بعضهم إلى أساليب راديكالية أكثر لإحداث التغيير.

### كيفية استجابة الحكومات

ترفع حكومات عربية عديدة، على نحو متزايد، شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية.

والحل الآخر الذي يجري الترويج له هو الحكومة الإلكترونية، أو رَقمنة العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية، وتقوم حكومات عديدة بالترويج لمبادرات الحكومة الإلكترونية لتنسيق وتوضيح العمليات البيروقراطية.

### الطريق إلى الأمام

- يمكن لعملية اللامركزية أن تكون هي السبيل الميسر لحكومة أفضل على المستوى المحلي، شرط توفّر الموارد المناسبة والإرادة السياسية. كما أن بناء القدرات لدى المجالس المحلية وتوفير برامج المخصّصات المالية التنافسية التي تعلي من شأن المبادرات والمبتكرات في أوساط الفاعلين المحليين.
- تستطيع الدول كذلك أن تبذل الجهود الرامية إلى مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية.

- التمييز الايجابي لمواجهة التهميش الجهوي الطويل الأمد عبر إعطاء الأولوية في توزيع الموارد للمناطق التي تعرضت إلى الإغفال والتجاهل، عبر تقديم مكافأة مالية للجهات التي تلتزم بمعايير سياسية واقتصادية-اجتماعية محددة مثلاً.

- على المنظمات غير الحكومية الممّولة دولياً أو محلياً أن تنتظر في تحويل المساعدات عبر القنوات المحلية للتغلّب على عجز البيروقراطيات الإدارية الوطنية ولضمان السيطرة المحلية على اتخاذ القرارات المحلية.

### الرقابة على الفساد

المواجهة الفعّالة للفساد في المنطقة لا تتطلب الإصلاحات القانونية وحسب، بل تستلزم كذلك تغييراً جوهرياً في الثقافة السياسية التي يترعرع فيها الفساد، وفي بلدان عديدة، مثل دول الخليج، ولبنان، والمغرب فإن معالجة

الفساد ستلحق الضرر بالنخب الحاكمة التي تفيد من الوضع القائم، غير أن الفشل في مواجهة هذه المشكلة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي قد يلحق ضرراً أكبر بمصالح النظام والنخب.

### مُضْمَرَات الفساد

تكلفة الفساد باهظة، من شأنها أنؤدي إلى أن "الشركات ستفقد الحوافز لتحسين نوعية المنتجات، كما ستتوقف مبتكرات ومكاسب الإنتاجية الواردة من الشركات الجديدة ويمكن للفساد أن يخلف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية كذلك فإن نقاط المراقبة والحماية على الحدود لا قيمة لها إذا واصل موظفو الجمارك ممارساتهم الفاسدة وسمحوا للسلع الممنوعة بالعبور فإن المواطنين الذين يشعرون بالريبة والعداء تجاه الحكومات التي يعتبرونها فاسدة قد يكونون أكثر استعداداً للانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي قد تزعم أنها تحارب الزعماء الفاسدين أو تبرر نشاطا آخر يلحق الضرر بالدولة أو بمصالحها.

### الطريق إلى الأمام

- تتطلب مكافحة الفساد إطاراً قانونياً محكماً، بما فيه التشريعات الخاصة بالإنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد ومن الأدوات الممكنة في هذا السياق إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد.
- عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها إن رقمنة العمليات الإدارية البيروقراطية، مثل العمليات الجمركية، والتسجيل التجاري وإجراءات الشراء يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة والصفقات الجانبية.

• ينبغي على الجماهير العربية (وكذلك المنظمات العالمية مثل منظمة الشفافية الدولية) أن تواصل الضغط على القادة العرب لاستئصال الفساد.

• يضاف إلى ذلك أن إدراك الرابطة بين الفساد والأمن والفساد والتردي الاقتصادي من شأنه أن يحفز العمل، ويجب على المجتمع المدني واللاعبين الدوليين أن يكتفوا التغطية الإعلامية والدبلوماسية لحالات الفساد.

### خاتمة

ان العلاقات بين القادة والمواطنين العرب آخذة بالتغير منذ انتفاضات العام 2011، ذلك أن الغبطة العامة والآمال العريضة التي راودت الجماهير بربيع ديمقراطي سرعان ما انحسرت.

هذا الغضب والسخط الدائم يدفعان المواطنين إلى البحث عن مسارات جديدة لإعادة تشكيل علاقتهم بالدولة. وفي تلك الأثناء تناضل الدول للتكيف مع الأوضاع، تشهد تقصيرا وفي أحسن الحالات تفشل في الوفاء بوعود الإصلاح التي قطعتها على نفسها، أو تلجأ إلى القمع والعنف في أسوأها - وفي الحالتين يزداد اتساع الشقة بين المواطنين والدولة.

كما يرى تقرير أصدره مركز بلفر العام 2016 مزيداً من العمل الجاد وعقداً اجتماعياً جديداً "يدفع بالمنطقة نحو نظام سياسي أكثر انفتاحاً واقتصاد أكثر تنافسية على الحكومات في العالم العربي بأسره أن تدرك أن العلاقة بين الدولة والشعب ستواصل التدهور ما لم تتم معالجة ثلاث قضايا: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، التزويد الفعال للخدمات، ومكافحة الفساد.

## وجهة نظر:

ان بعض المشكلات والحلول التي تناولها التقرير قد تبدو واقعية بعض الشيء ومتشابهة الى حد ما في معظم دولنا العربية ان لم تكن جميعها ولكن بنسب متفاوتة، لكنني قد لا اتفق مع جميع ما تم ذكره في هذا التقرير بناء على الحالة الراهنة في بلدي الأردن والتي تعد مرجعيتي في تبني وجهة نظري هذه.

حيث وفي الآونة الأخيرة تعتبر الأردن من الدول التي اتخذت العديد من الاجراءات والتدابير للمضي قدما في استكمال شكل النظام الديمقراطي القائم على النيابي البرلماني وفق الدستور الاردني، وكان اخر هذه الجهود تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي قدمت تصورات عن قانون الانتخاب وقانون الاحزاب والتعديلات الدستورية وتصورات عن الادارة المحلية.

لكن هناك فرق كبير بين ان تقوم الدول في تسيير المصالح والاحتياجات العامة للدولة ككيان جامع لكافة الافراد وبين ان تقوم المؤسسات في تسيير مصالح الافراد ظننا منها انها مصالح وطنية حيث ان ذلك يخلق على المدى البعيد ثقافة المحاصصة والتمييز والعنف وتعطيل ادوات الديمقراطية وانتشار ثقافة الانتماء الاولوي والمصلي وانتشار الفساد بكافة اشكاله.

وحسب وجهة نظري ان أهم ما تفتقر اليه شعوبنا العربية وبشكل كبير هو الثقافة المدنية وهذا عائد الى عديد من الاسباب المتداخلة والتي تكمن في مؤسسات التنشئة الوطنية منذ المدرسة ومرورا في الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام وقدرته



على خلق ثقافة مدنية جامعة، حيث لا تزال الاحزاب السياسية في الأردن في مراحل بدايات عملها المؤسسي وتشير الأرقام الى تدني نسبة انخراط الاردنيين في العمل الحزبي اذ لا تتجاوز في اقصى تقدير 40 الف عضو، الامر الذي يؤكد على هوة حقيقية وواقعية في قدرة الاحزاب السياسية في تشكيل ارضية جماهيرية تنبى على الثقافة المدنية وعناصرها.

ومن جهة اخرى لا تزال الاحزاب السياسية غير قادرة على تطوير نهج مؤسسي برامجي جزبي من شأنه ان يحدث تغيير في آليات اختيار اعضاء مجلس النواب اذ لا تزال الاختيارات تتم على اسس شخصية مصلحة مناطقية، الأمر الذي انعكس بالضرورة على اداء مجلس النواب والقدرات التشريعية والرقابية للمجلس وبالتالي تدني نسبة الثقة بالمجلس اذ تشير الارقام الى انها لا تتجاوز 185 في أفضل حالاتها.

لذلك فإن المسؤولين المحليين المنتخبين لن يكون لهم أي دور يذكر بشأن الارتقاء بتحسين الخدمات وذلك لانعدام الثقة بينهم وبين الشعب، ولأن اختيارهم في الغالب يحدث من خلال نفوذهم السياسي والعشائري واستخدام المال السياسي والذي لم يتم محاربته ولا بأي شكل من الأشكال رغم اثبات عدة وقائع وتحويلها للهيئة المستقلة للانتخاب وعرضها على هيئة مكافحة الفساد والتي تم تأسيسها في الأردن منذ عام 2006 وتم تشكيل لجنة ملكية لوضع ميثاق وطني للنزاهة بالإضافة الى ان جميع المؤسسات العامة في الدولة تخضع لرقابة ديوان المحاسبة والذي تم تأسيسه منذ امارة شرق الأردن عام 1928 والذي يعنى بمحاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري

والمساهمة في إصلاح أنظمة الإدارة المالية العامة للدولة، إلا أنه ولغاية هذه اللحظة لم يتم محاسبة أي فاسد أو مصادرة أمواله بل العكس يتم تكريمهم وترقيتهم لمناصب تساعد على التوسع في الفساد.

وفيما يخص السلطات القضائية فهي تعد جزء من الفساد لأن القوانين والتشريعات تصاغ لحماية جرائمهم وليس للإصلاح ولا تطبق على الجميع وجميعنا نعرف بأنه متى دخلت السياسة قاعة المحاكم خرجت العدالة منها.

وضمن مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن ضمان حق الحصول على المعلومة وصون حرية التعبير والرأي، وهو ما لا يتم تطبيقه على أرض الواقع وجميعها مخرجات لإرضاء المجتمع الدولي ولا يتم تطبيق أي منها على أرض الواقع وبمجرد ان يحدث امر جلل في الدولة يتم حجب جميع مواقع التواصل الاجتماعي وإيقاف البث ومنع أي موقع صحفي او اخباري من نشر أي معلومات.

لذلك ان كان هناك اصلاح حقيقي فسيبدأ من وعي الشعوب نفسها وسعيها للنهضة.

